آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

القرصنة أظهرت حاجة اليمن الشديدة إلى تطوير قدراتها البحرية، لتكون قادرة على الوفاء بمهام حماية المياه الإقليمية اليمنية. فأحدث البيانات تشير إلى أن البحرية اليمنية تمتلك 15 سفينة، تسع منها فقط عاملة، واثنتان فقط قادرتان على الإبحار في المياه العميقة، وعليهما تقع مهمة حماية شريط ساحلي طويل يقارب 1906 كم، فضلا عن الحاجة إلى التأهيل النوعي لكفاءة القوات البشرية القادرة على التعامل مع خطر القرصنة، والقادرة على الرصد وجمع المعلومات. وفي ظل محدودية الإمكانات اليمنية المتاحة، فإن ذلك يلقي أعباء إضافية على الاقتصاد اليمني، خصوصا أنه يأتي في وقت تعاني فيه اليمن من شحة في مواردها المالية، وأزمة اقتصادية حادة جراء انخفاض أسعار النفط عالميا.

والمشكلة أن عجز اليمن في ظل إمكانياته المحدودة عن حماية مجاله الحيوي، فضلا عن حماية أمن الملاحة الدولية في الأجزاء المشاطئة لسواحله، لا يسلبها فقط جزءاً من أهميتها الإقليمية والدولية، كدولة مطلة على البحر الأحمر وباب المندب تتحمل جزءاً من مسئولية حماية الملاحة الدولية فيها؛ بل ويجلب عليها مخاطر الوجود العسكري الأجنبي الدائم على شواطئها لملء فراغ القوة الموجود.

ويعد الوجود العسكري الأجنبي المصدر الثاني للآثار والتهديدات الأمنية والعسكرية على اليمن والمنطقة، والذي لا يقل خطورة عن القرصنة نفسها، خصوصا إذا تحول إلى وجود عسكري دائم، فإنه سيشكل تهديداً مباشراً لسيادة اليمن، وقد يتيح فرصاً أكبر لبعض القوى الخارجية الموجودة عسكريا قريبا من اليمن للتدخل في شئونه الداخلية بصورة قد تهدد استقراره الداخلي ووحدة أراضيه. فضلاً عن أن الوجود العسكري الأجنبي القريب جدا من اليمن قد يشكل نوعاً من الرقابة والحصار غير المعلن على وارداته من السلاح، كما حدث في ديسمبر عام2002، عندما تم اعتراض السفينة الكورية (سوسان) المحملة بصواريخ سكود إلى اليمن بدعاوى الحرب ضد الإرهاب.

من ناحية أخرى فإن كثافة الوجود العسكري الأجنبي، سواء في المياه الإقليمية اليمنية، أو أثناء دخولها الموانئ اليمنية للتزود بالوقود والمياه، يرفع وتيرة المخاوف الأمنية من إمكانية استهدافها من قبل الجماعات الإرهابية انطلاقا من الأراضي اليمنية بشكل يضع الحكومة اليمنية في موقف محرج ويضاعف من حجم الضغوط الخارجية عليها ودفعها إلى تقديم مزيد من التنازلات؛ إلا أن الأثر الأبرز والأكثر خطورة يتمثل في أن سيناريو وجود عسكري طويل المدى، في منطقة خليج عدن وبحر العرب، سيخلق مزيداً من الضغوط على اليمن للقبول بمنح تسهيلات أو قواعد عسكرية على أراضيها أو في إحدى جزرها القريبة، فمن الصعب تصور أن تستمر القوات العسكرية الأجنبية في البقاء على ظهور السفن لفترة طويلة، دون أن تبحث لها عن قواعد أرضية أو تسهيلات في أقرب المواقع إلى مناطق وجود القرصنة. واليمن وجزرها إحدى أقوى المواقع المرشحة لذلك. وهناك تسريبات غير مؤكدة أن روسيا فاوضت الحكومة اليمنية على تأسيس قاعدة عسكرية في جزيرة سقطرة، ورفضت اليمن هذا العرض، كما رفضت في وقت سابق طلباً أمريكيا بمنحها قواعد عسكرية في أراضيه أو في إحدى جزره (بشكل ما جزيرة سقطرة). وذلك نتيجة للآثار السلبية بعيدة المدى لمثل هذا القرار على الاستقرار الداخلي وفي ظل المعارضة الداخلية القوية لوجود مثل هذه القوات. ومع ذلك تؤكد موسكو أن خيار العودة إلى اليمن لا يمكن استبعاده، وأنه يمثل (رغبة مشتركة) روسية يمنية.

وسربت بعض مصادر الكرملين إلى وسائل الإعلام أن اليمن طلبت من روسيا (التدخل) لمنع تطويق اليمن بالأساطيل الغربية تحت ذريعة مواجهة القرصنة في بحر العرب، وأن اليمن (لا تمانع) في إعادة تأسيس شكل من أشكال الوجود العسكري الروسي في بلادهم، إذا كان من شأن ذلك خلق نوع من (التوازن) مع القوات الغربية الآخذة في التمدد.

وذلك إن كان صحيحا فسيدخل اليمن في دائرة الاستقطاب والصراعات الدولية مجدداً.

و- الآثار الإستراتيجية:

تشير النظرة الإستراتيجية إلى أن ظاهرة القرصنة نشأت في الأساس نتيجة وجود حالة من فراغ القوة أو ما يمكن أن يطلق عليه توسع المنطقة غير الخاضعة للسيطرة التي بدأت بانهيار الدولة في الصومال عام 1991. وهناك مخاوف غربية من أن تتوسع حالة فراغ القوة إلى اليمن إذا تحولت إلى دولة فاشلة، في ضوء المؤشرات الخطيرة التي رصدت في الأشهر الستة الأخيرة، كتنامي نشاط تنظيم (القاعدة) من جديد في اليمن بعد إعلان اندماجه مع خلايا تنظيم (القاعدة) في بلاد الحرمين، وشن مجموعة من الهجمات الجريئة على أهداف حكومية وأجنبية، ما دفع خبراء أمنيين إلى التحذير من أن جيلاً جديداً من القاعدة سيكون أكثر فتكاً من سابقه. بالإضافة إلى تردي الأوضاع المعيشية للسكان، نظراً للارتفاع الشديد في أسعار المواد الغذائية، وتراجع الإنتاج الزراعي نتيجة الجفاف، وتواصل تمرد الحوثيين في الشمال، واندلاع أعمال الشغب والاحتجاجات في الجنوب، والفساد المستشري في مؤسسات الدولة. وخلص الباحث (جيني هيل) من مركز دراسات (شاتم هاوس) في لندن، إلى أن (الاضطرابات المستقبلية في اليمن قد توسع نطاق المنطقة غير المحكومة بالقانون من شمال كينيا عبر الصومال وخليج عدن حتى السعودية). وتساءلت (مجلة السياسة الخارجية) من جانبها: فيما إذا تحولت اليمن إلى دولة فاشلة أخرى إلى جانب الصومال، فكيف سيكون تأثير ذلك على أمن الملاحة في إحد أهم الممرات البحرية في العالم؟

وقد جاءت القرصنة وفق هذا التحليل نتيجة حالة فراغ القوة في الصومال، وعدم وجود قوة واحدة قادرة على السيطرة بدأت بالأراضي الصومالية إثر انهيار الدولة، وامتدت إلى البحار المحيطة بالصومال، حاول القراصنة ملء فراغ القوة في البداية كوسيلة لحماية المياه الإقليمية الصومالية في مواجهة عمليات الصيد غير المشروعة، ثم تحولت إلى وسيلة للكسب وجني المال. ويأتي تدخل القوات الأجنبية لتحل محل القراصنة في ملء فراغ القوة في هذه المنطقة الحساسة للمصالح الدولية. وما لم يتم سد هذا الفراغ من خلال دعم حكومة صومالية قوية قادرة على بسط سيطرتها على جميع الأراضي والبحار الصومالية، فإن ذلك يعني استمرار الوجود العسكري الأجنبي أو استمرار القراصنة، وربما دخول فاعلين جدد بالإضافة إلى القراصنة، كشركات الأمن الخاصة أو القاعدة والجماعات الإرهابية أو المرتزقة والمافيا الدولية وتجار الحروب. وهي جميعها تشكل تهديداً للأمن والاستقرار الإقليمي.

وحالة فراغ القوة في هذه المنطقة؛ التي تعد ضمن المجال الحيوي للأمن القومي العربي والأمن الإقليمي، وعجز العرب والنظام الإقليمي عن سده بامكانياتهم الذاتية سواء كان ذلك ناتجاً عن عجز القدرات أو عجز الارادات، كل ذلك يضع الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي في حالة انكشاف إستراتيجي أمام الآخر.

مخاطر الوجود العسكري الأجنبي :

بناء على قرارات مجلس الأمن الدولي (1814، 1816، 1838)، توافدت إلى سواحل الصومال وخليج عدن وبحر العرب، العديد من السفن والبوارج العسكرية الأجنبية، ليصل عددها مع نهاية 2008 إلى ما يقارب 22 قطعة عسكرية، موزعة كالتالي:

150-Combined task force (قوة المهام المشتركة 150) (ثماني سفن)، والتي تكونت كجزء من التحالف ضد الإرهاب، وتشمل سفنا أمريكية وبريطانية وكندية ودنمركية وفرنسية وألمانية وباكستانية. ويتولى قيادتها في الوقت الراهن (بيربيجوم كريستنسين) من البحرية الملكية الدنمركية.

حلف شمال الأطلسي (سبع سفن)، تتبع كلا من: إيطاليا، واليونان، وتركيا، وبريطانيا.

الهند (سفينة واحدة)، وتعتزم إرسال أربع سفن أخرى.

روسيا (سفينة واحدة)، هي (نيوستراشيمي)، وتعتزم إرسال سفن أخرى.

الاتحاد الأوروبي (أربع سفن)، وتشمل طائرات أيضا، في إطار (عملية أتلانتا)، بقيادة الأميرال البريطاني (فيليب جونز)، ومقرها في (نورث وود) في انجلترا.

ماليزيا (سفينة واحدة)، وتدرس إمكانية سحبها من المنطقة لأسباب تتعلق بالتكاليف.

وقررت كل من كوريا الجنوبية، واليابان، وإيران، والصين، إرسال سفنها لتنظم إلى القوات الدولية الموجودة في المنطقة.

وقد أثار الوجود الكثيف للقوات الأجنبية حفيظة عدد من دول المنطقة ومنها اليمن، وتصاعد مخاوفها من أن يؤثر هذا الوجود العسكري الكثيف في مجالها الحيوي الجيوستراتيجي، على الاستقرار الإقليمي، وعلى سيادتها وأمنها، ومصالحها القومية. وفي هذا السياق أكد وزير خارجية مصر أحمد أبو الغيط أمام الاجتماع الأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة، ضرورة أن يكون وجود أساطيل الدول الكبرى قبالة سواحل الصومال في إطار احترام القانون الدولي، وألا يمس سيادة الدول واستقلالها.

وعلى الرغم من أن هناك من يقلل من خطورة الوجود العسكري الاجنبي على أمن المنطقة، على اعتبار أنه وجود متعدد يخلق نوعاً من التوازن، وأنه مؤقت مرتبط بمهمة القضاء على القراصنة وتأمين الملاحة الدولية، ومؤطر بقرارات الشرعية الدولية والقوانين الدولية؛ إلا أنه في الواقع يمثل تهديداً استراتيجياً لدول المنطقة، وللأمن والاستقرار الإقليمي، خصوصا في حالة تحول إلى وجود دائم (أو وجود طويل المدى)، في ضوء المؤشرات العديدة التي توحي بذلك. وأهمها أن الحل الجذري لمشكلة القراصنة والذي يمكن أن يأتي مع إعادة بناء الدولة في الصومال، لا يزال حلاً بعيد المنال للصعوبات الجمة التي تعترضه، والحل المرتبط بالوجود العسكري الحالي، باعتماده على إستراتيجية الدفاع والاقتصار فقط على حماية خطوط الملاحة الطويلة ومرافقة السفن العابرة، لن يؤدي إلى القضاء على القراصنة بصورة جذرية، وستظل لعبة القط والفأر بين القراصنة والسفن العسكرية مستمرة إلى ما لا نهاية، والذي سيستدعي بطبيعة الحال بقاء هذه القوات بسبب بقاء خطر القراصنة ماثلا.

وهناك مخاوف من أن يؤدي الوجود العسكري طويل المدى في المنطقة إلى خلق عرف وواقع جديد يضفي على الوجود العسكري الأجنبي شرعية على الأرض غير قابلة للتراجع عنها، ويمنحها مع الزمن حقوقا قد تستغلها في أمور أخرى غير تلك التي جاءت من أجلها؛ حيث سيشكل وجود هذه القوات تحت غطاء الشرعية الدولية، كما يقول الخبير العسكري طلعت مسلم (سابقة يصعب التغلب عليها) تهدد سيادة دول المنطقة وأمنها ومصالحها الاستراتيجية، ويعزز قدرة الدول الكبرى على التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وهو الاتجاه الذي يتماشى مع الموجة السائدة في النظام الدولي في توسيع قدرة الدول الكبرى على التدخل في الشؤون الإقليمية والشؤون الداخلية للدول الصغرى، ويقر النهج الدولي المتصاعد بالقضم التدريجي من سيادة الدول الصغرى لصالح الدول الكبرى تحت مظلة الشرعية الدولية. كما أن الوجود العسكري الأجنبي المتعدد، والمتباين، يثير من جديد المخاوف من تحول المنطقة مجدداً إلى ساحة للصراع الدولي، خصوصا مع وجود روسيا الراغبة في العودة مجددا إلى المنطقة، وكذلك القوى الطامحة الجديدة كالصين والهند، ويعيد حالة الفرز والاستقطاب، وإنشاء تحالفات أمنية وعسكرية بين دول المنطقة والفاعلين الدوليين الجدد بشكل يهدد الأمن والاستقرار الاقليمي.

مخاطر تدويل أمن البحر الأحمر

على الرغم من أن عمليات القرصنة، وكذلك الوجود العسكري الأجنبي، لا تزال عمليا خارج البحر الأحمر، وتتركز في مدخله الجنوبي فقط، إلا أنه توجد مخاوف جدية من أن يكون تدويل مشكلة القرصنة الصومالية، ووجود القوات الأجنبية تحت مظلة الشرعية الدولية، مدخلاً لتدويل أمن البحر الأحمر نفسه سواء من خلال إيجاد أوضاع قانونية جديدة، أو بخلق واقع تضطر الدول العربية إلى قبوله بفعل الأمر الواقع. وذلك بالنظر إلى تزايد الأهمية الإستراتيجية للمنطقة وممراتها البحرية في السياسات الدولية والصراع الدولي، مع تزايد اعتماد القوى الصاعدة كالصين والهند عليها، وسعي إيران إلى تطوير أسلحة نووية، وكل ذلك قد يستدعي من وجهة نظر غربية مزيداً من إحكام السيطرة على المنطقة لتأمين المصالح الغربية في مواجهة التهديدات الجديدة. وذلك تحت ذريعة الحرب ضد القراصنة في تكرار لسيناريو ما حدث في الحرب على الإرهاب، عندما استغلت القوى الدولية هذا التهديد لتكثيف وجودها العسكري الدولي بالقرب من منابع النفط، وأدت إلى احتلال دول وممرات بحرية دولية لتأمين مصالحها الإستراتيجية، وفرض ترتيبات محلية وإقليمية ودولية جديدة تخدم تلك المصالح.

وفي الواقع فإن تدويل الأمن في خليج عدن على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر يعني من ناحية عملية تدويل أمن البحر الأحمر نفسه. وكان تقرير صادر عن المعهد الدولي البريطاني المعروف بـ (شاتم هاوس) قد اقترح إنشاء قوة دولية تديرها الأمم المتحدة لحماية الممرات البحرية في المنطقة.

وحذر الخبير العسكري والإستراتيجي طلعت مسلم، من خطورة تدويل الأمن في البحر الأحمر، والتمهيد لدور إسرائيلي تحت غطاء تأمين الملاحة في المنطقة، على الأمن القومي العربي؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أن القرارات الدولية المتعلقة بمكافحة القرصنة لا تسمح فقط بوجود قوات بحرية وإنما قوات جوية أيضا، ما يجعل الوجود الدولي غير قاصر على المياه الإقليمية بل وفي الجو أيضا.

ولا يخفي الموقف العربي الرسمي مخاوفه من محاولة تدويل الممرات البحرية في المنطقة، وعبر عن ذلك تصريح وزير خارجية اليمن الدكتور أبوبكر القربي، في نوفمبر 2008، عندما اعتبر الوجود العسكري الأجنبي يشكل خطرا "على الأمن القومي العربي، ويمثل مقدمة لتمرير مشروع تدويل الأمن في البحر الأحمر» . وتصريح السفير أحمد بن حلي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، يوم 27 أكتوبر أن "المسؤولية الرئيسية لأمن البحر الأحمر تقع على الدول العربية المطلة عليه وقدرتها على تأمين حركة الملاحة به ومواجهة كل ما يهدده". وتعكس هذه التصريحات إدراك حجم التداعيات الكارثية التي يحملها احتمالات تدويل الأمن في البحر الأحمر على الأمن القومي العربي، لعل أقلها حرمان الدول العربية من ترتيبات الأمن في البحر الأحمر، ووضعها في مقاعد المتفرجين، أو في أحسن الأحوال كلاعب ثانوي يقدم تسهيلات للاعبين الرئيسيين. والأسوأ أنه يفتح المجال لإسرائيل للمشاركة في ترتيبات الأمن في البحر الأحمر، وهو ما كانت تطمح إليه دوما لتعزيز نفوذها في البحر الأحمر عبر تعزيز علاقاتها مع الدول غير العربية المطلة عليه، وسعيها المحموم لإقامة قواعد عسكرية لها في الجزر التابعة لهذه الدول.

الموقف العربي من القرصنة والوجود العسكري:

رغم أن مشكلة القرصنة الصومالية ظهرت بشكل خطير قبل حوالي عامين، إلا أن الدول العربية ظلت تنظر إلى الظاهرة وكأنها لا تعنيها ولم تولها الاهتمام إلا بعد أن بدأت القطع العسكرية الأجنبية تتوافد إلى المنطقة. وبدأ التحرك العربي حينها بعقد مجلس السلم والأمن العربي التابع لجامعة الدول العربية اجتماعاً رسمياً في 27 أكتوبر 2008، في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، حضره ترويكا مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وضم السعودية، وجيبوتي، والسودان، وسورية، بالإضافة إلى الأمانة العامة للجامعة العربية، ومشاركة كل من مصر والصومال واليمن نظرا لأنها معنية بمواجهة هذه الظاهرة. وكانت أهم قراراته رفض المجلس تدويل المشكلة، والدعوة إلى ضرورة التعامل مع جذور المشكلة المتمثلة في الأوضاع الهشة في الصومال، وأكد رفض الدول العربية فكرة أو محاولة تدويل الأمن في البحر الأحمر، مشددا على أن حمايته مسئولية الدول المتشاطئة عليه. ولكنهم لم يعترضوا، في الوقت نفسه، على التعاون مع قرارات مجلس الأمن ومع القوى الدولية وفقا لقواعد القانون الدولي التي تحترم سيادة الدول ومياهها الإقليمية.

ولم يتطور الموقف العربي المشترك بعد ذلك عن هذا الحد. وفشلت الجهود الدبلوماسية اليمنية في محاولة بلورة تحرك عربي مشترك تجاه المشكلة، ورفضت فكرة تشكيل قوة عربية موحدة لمواجهة ظاهرة القرصنة، نتيجة عجز في القدرات لدى البعض، وعجز في الإرادات لدى البعض الآخر. فرأت وجهة النظر المصرية الرسمية ودول عربية أخرى، أن القرصنة الصومالية مشكلة دولية تهدد الأمن الدولي وأمن الملاحة الدولية يتعين حلها من قبل المجتمع الدولي، وليست مشكلة أمن قومي عربي. وعبر عن ذلك الرئيس حسني مبارك بقوله إن "عمليات القرصنة تهدد المجتمع الدولي والعالم كله وليس قناة السويس أو سيادة مصر" ويتعين حلها في إطار عمل دولي. وهو ما يعني القبول بالوجود العسكري الأجنبي كضرورة ملحة لحماية طرق الملاحة الدولية، في ظل عجز القدرات العربية أن تحل محل القوات الأجنبية، مقارنة بحجم المشكلة واتساع مسرح عمليات القراصنة الممتد من خليج عدن إلى بحر العرب والمحيط الهندي، والذي يجعل من الصعب نشر قوات عربية لمطاردة القراصنة في هذه المساحة الواسعة جدا، وارتفاع كلفة الوجود العسكري لفترة طويلة، وهو فعلا ما تعاني منه القوات الأجنبية الموجودة رغم ضخامتها، فهي عاجزة حتى عن محاصرة عمليات القرصنة فضلا عن القضاء عليها. ومن الأفضل للعرب التركيز على الحل السياسي ممثلا في حل المشكلة الصومالية، والحيلولة دون تطور عمليات القرصنة ومطاردة القوات الأجنبية لها لتصل إلى البحر الأحمر.

مستقبل ظاهرة القرصنة الصومالية:

إن أسوأ كوابيس المنطقة سوف تتحقق إذا تحولت ظاهرة القرصنة الصومالية إلى ظاهرة ممتدة، والوجود العسكري الأجنبي إلى وجود دائم. والمؤشرات الأولية توحي بذلك في ظل فشل جميع الحلول المطروحة حتى الآن، في القضاء على عمليات القرصنة الصومالية.. وهناك عدد من الحلول المطروحة أو المتداولة لمواجهة ظاهرة القرصنة الصومالية يمكن استعراضها على النحو التالي:

أ- الوجود العسكري الأجنبي:

رغم حجم الوجود الكثيف للسفن العسكرية الأجنبية في خليج عدن وبحر العرب وأمام السواحل الصومالية، فمازالت عمليات القرصنة مستمرة. ويؤكد حادث اختطاف ناقلة النفط السعودية «سيريوسستار» في منتصف نوفمبر2008، على بعد 860 كيلومترا من الشواطئ الكينية، وهي في طريقها للدوران عبر رأس الرجاء الصالح، برغم وجود العديد من السفن الحربية في المنطقة، أن الحل العسكري لا يضمن القضاء على القرصنة. والسبب يعود إلى طبيعة الحرب اللاتماثلية بين عصابات القراصنة المكونة من أفراد معدودين لا يتجاوزون 1200 - 1500 رجل، وسفن حربية كبيرة معدة للحروب النظامية. ويعترف قادة عسكريون غربيون، أن أغلب القطع الحربية الأجنبية الموجودة ليست مناسبة لمهمة التصدي للقرصنة، لكونها كبيرة وغير مهيأة لمطاردة الزوارق السريعة التي يستقلها القراصنة وخاصة عند الاقتراب من السواحل حيث المياه الضحلة، وأن سفنا عسكرية متوسطة الحجم مثل "فريدوم"، أو عملاقة مثل "ايجيس" حاملة الطائرات لن تقدر على مراقبة ومطاردة القراصنة. ويرى أحد المحللين العسكريين أن هناك حاجة إلى سنوات لحشد سفن صغيرة بأعداد كبيرة، تهاجم المضايق والخلجان التي يعمل فيها القراصنة، وتغطية مسرح عمليات القراصنة البالغ (1،6 مليون كيلومتر مربع) على طول الساحل الصومالي(3700 كيلومتر). خصوصا في ظل الإستراتيجية التي تتبعها السفن العسكرية الأجنبية الموجودة الآن القائمة على الدفاع وليس الهجوم. حيث يقتصر دورها على القيام بدوريات مراقبة على طول الطريق البحري من الشرق إلى الغرب المحاذي لخليج عدن، ومرافقة السفن العابرة حتى تتعدى منطقة الخطر، وعدم مهاجمة سفن القراصنة وتدميرها، وذلك على حد قول أحد المحللين الغربيين لن يؤدي إلى القضاء على عمليات القراصنة، لأنه طالما تم الاكتفاء بمنع قوارب القراصنة السريعة من الاقتراب من هذا الخط، وتجاهل سفن القراصنة خارج هذه المنطقة وكذلك القواعد البرية للقراصنة فإن القوات الدولية ستستمر في لعبة القط والفأر مع القراصنة إلى ما لا نهاية.

ويرى خبراء عسكريون آخرون انه من الصعب استهداف سفن القراصنة وتدميرها قبل أن تبدأ عملية القرصنة التي لا تستغرق أكثر من 15 دقيقة للسيطرة على السفينة، لأن القراصنة هم في الأصل صيادون يستخدمون زوارق صيد لا تختلف عن باقي سفن الصيد الموجودة في المنطقة بأعداد كبيرة، التي تتعرض لمهاجمة سفن وزوارق لا تتبع القراصنة ويذهب ضحيتها مدنيون أبرياء من الصيادين الذين تعج بهم مياه المنطقة، كما حدث فعلا عندما أغرقت فرقاطة هندية سفينة صيد تايلاندية اعتقادا من طاقمها أنها سفينة للقراصنة وقتلت 15 من بحارتها. وكذلك فإن استهداف القراصنة في عمل عسكري من البر غير مضمون النتائج في بلد ينتشر فيه السلاح بكثرة، ويصعب فيه تحديد القراصنة ومطاردتهم في المناطق الآهلة بالسكان. ما يجعل الدخول البري لملاحقة القراصنة مجازفة محفوفة بالمخاطر، وتجربة الولايات المتحدة في عملية إعادة الأمل إلى الصومال عام 1992 شاهد على ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك الإشكالية القانونية المتمثلة في الافتقار إلى الإطار القانوني والنظام القضائي الذي يمكن أن تتم محاكمة القراصنة وإدانتهم من خلاله. ويوفر لهم في الوقت نفسه الضمانات القانونية والإنسانية في التعامل معهم. فرغم أنهم يؤثرون سلباً على الأمن والسلم الدولي والإقليمي، إلا أنهم لا يعدون مجرمي حرب. وهي الإشكاليات القانونية نفسها التي أثيرت بشأن محاكمة الإرهابيين، وكيفية التعامل معهم. كما أن القانون الدولي العام لم

دور المرأة في الاقتصاد بالماء داخل المنزل دور أساسي لترشيد استهلاكه

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

Water in Yemen 2011